نظام تقاسم المحصولات في عقد المزارعة من المنظور فقه المعاملات
(دراسة تحليلية في قرية Semen, Nguntoronadi, Magetan)

أنديني رحمواتي

كلية الشريعة، جامعة دار السلام كونتور إندونيسيا
andini@unida.gontor.ac.id

زكية أفئدة رمضان

كلية الشريعة، جامعة دار السلام كونتور إندونيسيا
zafidatur123@gmail.com

الملخص

المزارعة هي إعطاء الارض لمن يزرعها على أن يكون له نصيب مما يخرج منها كالنصف أو الثلث أو الأكثر من ذلك أو الادنى حسب ما يتفقان عليه، والمزارعة هي شكل من المعاملات في الزراعة. يجب أن يتم التعاون في مجال الزراعة على نحو يحقق المنفعة المتبادلة في تحقيق الاحتياجات الاقتصادية. أوضحت النتائج أن نظام عقد المزارعة الذي جارى فيه أهالي قرية Semen كان يتبع العادات التي تم تمريرها من آبائهم السابقين أو قانون العقود دون معرفة ما إذا كانت تتوافق مع الأحكام الإسلامية أم لا. هناك نموذجان لتقاسم المحصولات في المزارعة، وهما التقسيم الأول للعائدات عند ٢/١ و٣/١ حيث تنخفض أولاً جميع العوائد التي يحصل عليها مزارع قبل التقسيم بين الاثنين كتبديل لتكاليف الحصاد. والثاني هو توزيع الحاصل في موسم الجفاف، وهو الاتفاق ٢/١ و٣/١ حيث تقلل جميع المحصولات التي حصل عليها مزارع من الحاصل قبل تقسيمها على حد سواء، كتبديل عن تكاليف الري وتكاليف الحصاد التي تم القيام بها. يتبين من الشرح أعلاه أن نظام تقاسم المحصولات الذي قام به أهل Semen إذا نظر إليه من خلال مراجعة فقه المعاملات، فإن التعاون الزراعي الذي يتم من حيث الأركان مناسب ولكن من حيث الشروط مناسبة ولكن غير مناسبة فقط من حيث تقاسم المحصولات.

أي أن تقاسم المحصولات غير واضح ثم لم يتم تطبيق نظام تقاسم المحصولات الذي قام به مجتمع Semen بشكل كامل بناء على فقه المعاملات .

الكلمات الرئيسية: عقد المزارع، فقة المعاملات، تقاسم المحصولات.

المقدمة

كان بلاد إندونيسيا مشهورا باهتمام أحوال الزراعة، ومن الأعمال التي تطورت في المجتمع اليوم هو التعاون في إدارة الأراضي الزراعية. حضر أشكال التعاون الخاص في الزراعة الإسلامية. و المثال هو المزارعة، والمساقاة، والمخابرة. [١] علم أن الله خلق الناس من خلال احتياجهم بعضهم بعضا، مساعدة بعضهم بعضا، وتبادل الاحتياجات في جميع الأمور المتعلقة بمصالح حياة على كل منهم إما عن طريق البيع والشراء والإجارة والزراعة أو الشركة وغيرها، سواء في مسائل المصلحة الشخصية أو المنفعة العامة. وبهذه الطريقة تصبح حياة الناس منظمة وخصبة، وتصبح روابطها قوية بعضهم بعضا. وهذا النظام للسلوك في الإسلام يسمى بالمعاملات. [٢]

المقصود بالمعاملات في نظر الإسلام هو الشيء الذي ينظم العلاقات بين البشر فيما يتعلق بالأصول المفهومة من الشريعة. [٣] المزارعة والمخابرة هي أشكال من المعاملات في الزراعة. ويجب أن يتم التعاون في مجال الزراعة بطريقة تحقق المنفعة المتبادلة في تلبية الاحتياجات الاقتصادية. يوجد في بعض المجتمع ممن لديهم أراض زراعية ومعدات زراعية، لكن ليس لديهم القدرة على الزراعة. هناك أيضًا بعض الأشخاص الذين لا يملكون أي شيء، باستثناء الطاقة والقدرة في الزراعة، بحيث تكون هناك مساواة، لذا يوصي الإسلام كل مالك الأرض بأن يستخدم أرضه الزراعية الذى العاطلة عن العمل، إذا كان مالك الأرض لا يستطيع العمل مباشرة بسبب نقص القدرة وعدم امتلاكه القدرة على الزراعة، ثم يمكن إعطاء إدارتها أو

[1]Rachmat Syafe'I, *Fiqih Muamalah*, (Bandung: Pustaka Setia, 2001), p. 45

[2]Sulaiman Rasjid, *Fiqh Islam* (Bandung: PT. Sinar Baru Algensindo, 1998), cet. Ke-32, p. 278

[3]Panji Adam, *Fiqih Muamalah Maaliah konsep, regulasi, dan implementasi*, (Bandung, PT. Refika Aditama 2017) cet ke-1, p. 2-3.

استخدامها لأشخاص آخرين أكثر مهارة وقدرة في الزراعة. [٤]

يتم التعاون في مجال الزراعة على أهالي قرية اسمنت، خاصةً دور المجتمع مزارعين، وتحديداً في شكل ملاك الأراضي والمديرين، في إبرام اتفاق تعاون، غالبًا ما يكون فيه خلاف بين الأطراف التي تعقد الاتفاق. [٥] المثال ذلك ما يحدث بين ملاك الأراضي و إدارة الأراضي في قرية Semen تارة يشعر أن مالك الأرض محروم من قِبل المشارك بسبب توزيع المنتجات الزراعية. وهي حيث يمنح مالك الأرض السلطة لمزارع على الأرض المراد إدارتها، من حيث تلبية الاحتياجات الزراعية مثل البذور والأسمدة والري وغيرها من الاحتياجات.

خلال موسم الجفاف عندما بدأ الري في الازدياد، شعرالمزارع أنه أنفق المزيد من الأموال ليسير الماء، وفي هذا النظام أكملالمزارع العملية الزراعية حتى اكتمال وقت الحصاد. في النهاية، يتم اتخاذ قرار تحديد تقاسم المحصولات من قبلالمزارع فقط دون موافقة مالك الأرض، وتكون المحصولات الزراعية المتفق عليها هي ٣/١ في البداية، ولكن المحاصل الناتج من الحصاد أقل من ٣/١، وليس وفقًا للاتفاقية المبدئية حيث لمالك الأرض له حق للحصول على ٣/١ من الحصاد، ولكن الحقوق أقل من ذلك، والسبب هو في مقابل المال الذي تم إخراجه. في هذا نظام هناك طرف يشعر أنه محروم، [٦] علم أن المزارع لا ينقل العقبات أثناء نقص المياه، بحيث يتم اتخاذ قرار تخفيض حصة المحصولات فقط وفقًا لاتفاق المزارع، دون نقل العقبات التي تحدث أثناء فترة إدارة الأراضي. وبعيدا عن الاتفاق الأول بحيث لم يحقق فائدة لطرف واحد لأن صاحب الأرض له حق أن ينصف أرضه. بالنسبة للنظام تقاسم التي تعتبر ضارة أن هذا حدث عند موسم الأمطار، حيث تقسيم المنتجات الزراعية، وهي بين أصحاب الأرض والمزارع الزراعية حيث بعد أن حصلت كل النتائج ثم يتم قطع وتخفيض التكاليف الحصاد وتقسيمه على ٣/١ (الثلث(أو ٢/١ (النصف).

---

[٤] نفس المرجع ,ص ٦.

[٥] أحمد سروة ,**الفقه المعاملات**, ص. ١١٦

[٦] نتيجة المقابلة بالسيد معرفة, في قرية Semen اليوم الجمعة, ٢٧ سبتنبير, ٢٠١٩ , في الساعة ١١,١٠ التوقيت الغربي لاندونيسيا.

بوجود أطراف تشعر بالضيق من نظام المشاركة في تقاسم المحصولات غير المناسب في بداية هذه الاتفاقية يجعل الباحثة المهتمة بإجراء البحوث بعنوان "نظام تقاسم المحصولات الزراعية في عقد المزارعة من المنظور فقه المعاملات (دراسة تحليلية في قرية Semen, Nguntoronadi, Magetan)»

وبناء على الخلفية السابقة، حددت الباحثة في السؤالين وهما, ما هو نظام تقاسم المحصولات في عقد المزارعة الجاري في قرية ?Semen Magetan و ما رأى فقه المعاملات في هذا النظام عن تقسيم المحصولات الزراعية في قرية ?Semen Magetan

منهج البحث

أ. نوع البحث

أنّ هذه الدراسة في هذا البحث هي دراسة وصفية أي يعد البحث الميداني التحليلي الوصفي عبارة عن سلسلة من الأنشطة للحصول على البيانات .[٧]

ب. مصادر البحث

١. البيانات الأولية

البيانات الأولية: مصدر البيانات البحثية التي تم الحصول عليها مباشرة من المصدر الأصلي في شكل مقابلة، استطلاعات الرأي من الأفراد أو المجموعات أو الأشخاص وكذلك نتائج المراقبة للكائن أو الحدث أو نتيجة الاختبار أو العناصر.[٨]

٢. مصادر البيانات الثانوية

مصادر البيانات الثانوية: تعد مصادر البيانات الثانوية المستخدمة في الدراسة مصادر مكتوبة مثل الكتب والمجلات العلمية والمستندات من الجهات فيما يتعلق بمشكلة [٩]

٣. طرق جمع البيانات: طريقة إجراء المقابلات، أساليب المرافقة، الوثائق،

[7]Nana Syaodih, Sukmadinata, *Metode Penelitian Pendidikan*. (Bandung: Remaja Rosdakarya, 2009), p. 56.

[٨]نفس المرجع، ص. ٦.

[9]Sugiyono, *Metode Penelitian Kuantitatif, Kualitatif dan R&D*, (Bandung: CV Alfabeta, 2016), p. 135.

تحليل البيانات.

٤. منهج تحليل البيانات: طريقة تحليل الذي تستخدمه الباحثة طريقة تحليل وصفي وهي طريقة تحديد وتحليل البيانات[١٠] التي تم جمعها كما هي دون أن تنوي تقديم استنتاجات تنطبق على العموم أو التعميم[١١] بعد أن تصف الباحثة البيانات التي تم جمعها ثم يتم إجراء تحليل يربط نتائج البيانات التي تم الحصول عليها بالنظريات إلى فقه المعاملات.

أ. مفهوم عقد المزارعة

١. عقد المزارعة

المزارعة في اللغة من زرع الحب زرعا وزراعة: بذره، والأرض: حرثها للزراعة، وزرع الله الحرث: أنبته وأنماه، وزارعه مزارعة: عامله بالمزارعة.[١٢] والمزارعة: المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها، معناها هنا: إعطاء الارض لمن يزرعها على أن يكون له نصيب مما يخرج منها كالنصف أو الثلث أو الأكثر من ذلك أو الادنى حسب ما يتفقان عليه.[١٣]

وفي الاصطلاح عرفها الفقهاء بعدة تعريفات. فعرفها الحنفية بأنها: عقد على الزرع ببعض الخارج وعرفها المالكية: بأنها الشركة في الزرع وعند الشافعية هي: عمل على أرض ببعض ما يخرج منها، والبذر من المالك وهي عند الحنابلة: دفع أرض وحب لمن زرعه ويقوم عليه، أو مزروع ليعمل عليه بجزء مشاع معلوم من المتحصل.[١٤]

المزارعة هي أن يدفع صاحب الأرض الصالحة للزراعة أرضه للعامل الذي يقوم بزرعها ويدفع له الحب الذي يبذره أيضاً على أن يكون له جزء مشاع معلوم من المحصول، كالنصف والثلث. فلا يصح أن يعين له إردَبّاً أو إردَبّين

[10]Nyoman Kutha Ratna, *Metodologi Penelitian Kajian Budaya dan Ilmu Sosial Humaniora pada Umumnya*, Cet-I, (Yogyakarta: Pustaka Pelajar, 2010), p. 336.

[11]Sugiyono, *Metode Penelitian Kuantitatif, Kualitatif dan R&D*, p. 137-138.

[١٢]ابن منظور, **لسان العرب**,...ص. ١٤١.

[١٣]وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية, **الموسوعة الفقهية الكويتية**.... ص ٤٩.

[١٤]نفس المرجع, ص. ٤٩.

أو نحو ذلك. ومثل ذلك ما إذا دفع له أرضاً بها نبت ليقوم بخدمته حتى يتم نموه ويكون له نظير ذلك جزء معين شائع من ثمرته فإن ذلك يسمى مزارعة أيضاً.[١٥]

مشرعيتها: الزراعة نوع من التعاون بين العامل وصاحب الأرض، فربما يكون العامل ماهرا في الزراعة وهو لا يملك أرضا. وربما كان مالك الأرض عاجزا عن الزراعة.[١٦]

فهم الأساس القانوني لجوازه من خلال كلمة الله الذي يخبر بعضنا بعضا بمساعدة بين الناس، كما قال في القرآن الكريم: وتَعَاوَنُوا عَلَى البِرِ والتَقوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثمِ والعُدوَانِ والتَقُّوا اللهِ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ العِقَابِ.[١٧]

والحنابلة يقولون بجواز المزارعة بالصورة التي يقول بها صاحبا أبي حنيفة إلا أنهم يخصون المالك بدفع الحب. ومنا هذا تعلم أن الحنابلة يقولن بحل تأجير الأرض المعلومة مدة معينة ببعض ما يخرج منها ثلث غلتها ونصفها سواء كانت غلتها طعاماً كالقمح والشعير أو غير طعام كالقطن والكتان وحكم الإجازة والمخابرة كالمزارعة في المعنى الشرعي.[١٨]

٢. أدلة مشروعية على عقد المزارعة

الأساس القانوني لجوازه من خلال كلمة الله الذي يخبر بعضنا بعضا بمساعدة بين الناس، كما قال في القرآن الكريم:

وتَعَاوَنُوا عَلَى البِرِ والتَقوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثمِ والعُدوَانِ والتَقُّوا اللهِ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ العِقَابِ.[١٩]

جاء في السنة ما يدل على مشرعية المزارعة، حيث روى: عن ابن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من

---

[١٥] محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري, **موسوعة الفقه الإسلامي**,...ص. ٥٨٨

[١٦] سيد سابق, **فقه السنة دار الكتاب العربي**....ص.٦٧.

[١٧] **القرآن الكريم**, سورة المائدة, الأية : ٢.

[١٨] عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري, **الفقه على المذاهب الأربعة**,...ص. ٤٣٦

[١٩] **القرآن الكريم**, سورة المائدة, الأية : ٢.

ثمر أو زرع.[٢٠] وعنه أيضا: أن النبي صلى الله عليه وسلم لما ظهر على خيبر سألته اليهود أن يقرهم يها على أن يكفوه عملها ولهم نصف الثمرة، فقال لهم: «نقركم بها على ذلك ما شيئا»[٢١]

جاء من الإجماع ما يدل على مشرعية المزارعة، يقول ابن قدامة وأجمعت الصحابة رضوان الله عليهم عليه وعملوا به ولم يخالف فيه منهم احد ويقول ابن تيمية: كما دل على جواز المزارعة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأجمع الصحابة من بعده ثانيا: الفقهاء القائلون بعدم مشروعية المزارعة وأدلتهم: قال بعدم مشروعية المزارعة البعض من الفقهاء منهم ابو حنيفة وزفر وقالا هي فاسدة ولم يجزها مالك والشافعي عندما لا تكون تابعة للمساقاة أي عندما تكون مستقلة عن المسقاة وكرهها عكرمة ومجاهد والنخعي. وعند الشافعية المخابرة لا تجوز لا مستقلة عن المسقاة ولا تابعة لها في أصح الأقوال عندهم.[٢٢]

٣. أركان وشروط عقد المزارعة

أ). أركان المزارعة:

لذلك وفقا للعلماء الذين يسمحون بعقد المزارعة وهناك أربع أركان يجب أن تكون في إجراء معاملات المزارعة المالك الأول للأرض، سواء من المزارعين الذين لديهم، والثالث يجب أن يكون هدفا في شكل منفعة الأرض وعمل المزارعين، الرابع هو الإيجاب والقبول.[٢٣]

ب). شروط المزارعة منها:

اتفق عند جمهور العلماء على ما يشترط في المزارعة شرط في العاقد، والزرع، والخارج الناتج، وأرض المزارعة، والمدة.

---

[٢٠]رواه الجماعة, حسن يوسف داود, **المصرف الإسلام للاستمار الزراعى**,(دار النشر للجامعات, مصر) ١٤٦٢-٢٠٠٥ م, ص. ٦٩.

[٢١]متفق علية, حسن يوسف داود, **المصرف الإسلام للاستمار الزراعى**,...ص. ٧٠.

[٢٢]إدارة الفتوى والبحوث, **المزارعة وأحكامها الفقهية**....ص. ١٢.

[٢٣]وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية, **الموسوعة الفقهية الكويتية**....ص.٦٦-٦٨.

١. في أهلية العاقدين

يشترط لصحة عقد المزارعة قي حق العاقدين ما يشترط في سائر عقود المعاوضات. أنّ هناك من الشروط ما هو متفق عليه بين الفقهاء فهو اشتراط العقل: فلا تصح مزارعة مجنون، وصبي غير مميز، لأن العقل شرط أهلية التصرف، وهؤلاء ليس لهم قصد صحيح.[٢٤]

٢. الشروط المتعلقة بالمزروع

ظروف الزراعة، بما في ذلك:

أ. أن تكون الأرض محل المزارعة معلومة أي معينا تعيينا نافيا للجهالة، فإذا كانت مجهولة فسدت المزارعة.

ب. أن تكون الأرض صالحة للزراعة في مدة المزارعة فلو كانت غير صالحة لها في هذه المدة، بأن كانت سبخة، أو نزة، فإن المزارعة عليها لا تجوز، لأن المزارعة عقد استئجار، والأجرة فيها بعض الخارج، والأرض التي لا تصلح للزراعة لا تجوز إجارتها، فلا تصح المزارعة عليها كذلك. أما إذا كانت صالحة للزراعة في المدة، ولكن لا يمكن زراعتها وقت التعاقد عارض مؤقت كانقطاع الماء أو في زمن الفيضان، أو كثرة الثلوج ونحو ذلك من العوارض التي هي على شرف الزوال في مدة المزارعة فإن العقد يكون صحيحا، نص على ذلك الحنفية

ج. التخلية بين الأرض والعامل ليتمكن من العمل فيها بلا مانع.[٢٥]

٣. يتعلق بالنتائج المتحصل من الزرع:

أ. أن يكون مذكورا في العقد، فلو سكت عن ذكر المتحصل وكيفية استحقاق الشريكين فيه فسد العقد.

ب. أن يكون المتحصل لهما معاً، فإذا اشترط أن يكون الخارج كله لأحدهما دون الآخر لا يصح عقد المزارعة ثم كان الخارج كله للعامل كان إعارة من المالك، وإذا كان الخارج كله للمالك كان

[٢٤] نفس المرجع، ص.٢٩٩.

[٢٥] وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية, **الموسوعة الفقهية الكويتية**....ص.٥٩.

إعانة من العامل.

ج. أن تكون حصة كل من الشريكين من نفس الخارج فلو كان شرطاً أن يكون نصيب أحدهما قمحاً مع كون الخارج قطناً لا يصح، وكذلك لو شرطا أن يكون نصيب أحدهما قطاناً من القطن المزروع في أرض أخرى وهكذا.

د. أن يكون نصيب كل منهما من ذلك الخارج معلوماً كالنصف أو الثلث أو الربع أو نحو ذلك.

هـ. أن يكون جزء شائعاً كا منهما من ذلك كأن يكون نصفاً أو ثلاثاً أو نحو ذلك.

و. أن لا يشترط لأحدهما وزيادة معلومة كأن يشترط لأحدهما نصف الخارج مع زيادة أردب أو يشترط له قيمة البزر ثم يقسم الباقي نصفين أو ثلاثاً لجواز أن لا تخرج الأرض سوى البذر.[٢٦]

ز. يتم تحديد توزيع الحصاد على أن يكون نصف أو ثلث أو ربع منذ بداية العقد، بحيث لا تنشأ نزاعات في المستقبل، وقد لا يكون التحديد مبنيًا على مبالغ معينة، مثل قنطار واحد للعمال أو كيس واحد؛ لأن إمكانية جميع المحاصلات أقل بكثير من هذا المبلغ أو يمكن أن تتجاوز هذا المبلغ أيضًا.[٢٧]

٤. الشروط المتعلقة بالأرض المزارعة وهي:

أ. أن تكون الأرض يمكن زرعه

ب. أن تكون الأرض معروفة حدودها

ج. صلاحية الأرض للزارعة: ليتحقق المقصود، فلو كان سبخة أو نزّة، لم يصح العقد، والتخلية بين الأرض والعامل، فلو شرط العمل على صاحب الأرض أو عليهما معا، لا تصح الموارعة لانعدام التخليلة.[٢٨]

---

[٢٦] نفس المرجع, ص. ٩-١٠.

[٢٧] وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية, **الموسوعة الفقهية الكويتية**....ص.٦٩-٧٠

[٢٨] نفس المرجع, ص. ١١٨.

٥. ما يتعلق بالمدة وهو شروط ثلاثة:
أحدهما: أن تكون المدة معينة.
ثانيهما: أن تكون صالحة لوقوع الزرع فيها.
ثالثهما: أن لا تكون مدة إلى زمن طويل بحيث لا يعيش إليه أحد المتعارفين غلباً. ويصح عقد المزارعة بدون بيان المدة إذا كان وقت الزرع معروفاً لا يتفاوت وقفه وتقع على أول زرع.[٢٩]

٦. واجبات المالك و العامل في المزارعة
فيما يتعلق بحقوق وواجبات كل مالك ومزارع، هناك العديد من التزامات أو وواجبات مالك الأرضي، بما في ذلك ما يلي:

أ. التزامات مالك الأراضي هي كما يلي:
١. دفع ضريبة الأراضي وغيرها من الضرائب
٢. توفير المعدات اللازمة للعمل على أرض المصنع[٣٠]
٣. كل ما يقصد به حفظ الأرض، ولا يتكرر كل سنة، وحفر الأنهار ووضع السدود ونحو ذلك.[٣١]

ب. التزام على العامل: كل ما كان من عمل المزارعة، مما يحتاج إليه الزرع لإصلاحه، كنفقة البذر ومعنى (أجرة) اللفظ، وتنقية مجرى الماء، وإصلاح الحفرة، ونحو ذلك.[٣٢]

بعد إبداء ملاحظات حول تنفيذ تقاسم المحصول وتحليل البيانات التي حصل عليها الباحثة، سوف يعبّر عن الأمور المتعلقة بعقد المزارعة ونظام النتائج كما يلي:

---

[٢٩]عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري, **الفقه على المذاهب الأربعة**,...ص. ١١.

[30]Luqman Hakim, *Prinsip-prinsip Ekonomi Islam*, (Jakarta: Penerbit Erlangga, 2012). h, 110.

[٣١]وهبة الزحيلي, **المعاملات المالية المعاصرة بحوث وفتاوى وحلول**,...ص. ١١٩.

[٣٢]نفس المرجع, ص. ١١٩.

١. تنفيذ الاتفاق أو عقد المزارعة

المقابلات التي أكدها بملاك الأراضي بشأن تنفيذ اتفاقية مجتمع في قرية Semen وهي:[٣٣] بين أصحاب الأراضي والعامل في اتفاقية تقاسم المحصولات لا يربطون اتفاقية تعاون في اتفاقية مكتوبة، لأنه إذا تمت كتابتها في اتفاقية فإنهم يجدونها غير ملائمة للغاية. في هذه الحالة يجب أن يستغرق الأمر وقتًا طويلاً بما في ذلك إحضار الشهود أو الموثقين في التصديق على الاتفاقية.

لذلك السبب في عدم وجود اتفاق مكتوب بين الطرفين أن هذا الاتفاق شفهي أسهل من الطريقة المكتوبة لأنه كان عليه تقديم الشهود وقضاء ويحتاج وقتا طويلا. تسبب ذلك إذا كان هناك نزاع في المستقبل بين الأطراف المتعلقة أي بين مالك الأرض والمزارع، فلا يمكنهم قضاة بعضهم بعضا للقاضي لأنهم لا يملكون أدلة قوية للدفاع عنها.

الأسباب التي تفعل في هذه اتفاقية التعاون الزراعي في اتفاق غير مكتوب كانت هذه الطريقة التي استخدمت منذ زمان كذلك التقاليد المجتمعية في قرية Semen. بناء على نتائج البحث أعلاه أن تنفيذ اتفاقية تعاون عقد المزارعة التي ينفذها أهل قرية Semen وفقًا لفقه المعاملات يجلب الرخاء بهدف مساعدة بعضهم بعضا. بذلك تم تعديل تنفيذ اتفاق عقد المزارعة على عادة المحلية.

٢. رأس المال في عقد المزارعة.

من حيث رأس المال المقدم من كل طرف في تنفيذ اتفاقيات تقاسم المحصولات الزراعي التي تحدث في قرية Semen بما في ذلك:[٣٤] فإن تنفيذ عاصمة تعاونية المزارعة من قبل أهالي قرية Semen أمر قانوني، وهو يتفق مع فقه المعاملات لأن العاصمة المستخدمة من كل طرف واضحة.

---

[٣٣]نتيجة المقابلة بالسيدة يتمي, مالك الأرضي في قرية Semen ,اليوم الجمعة, ٧ فبراير ٢٠٢٠. في الساعة ٠٩,١٠. التوقيت الغربي لاندونيسيا.

[٣٤]نتيجة المقابلة بالسيدة ريني هداية, أحد أهلي في قرية Semen ,اليوم الجمعة, ٧ فبراير ٢٠٢٠. في الساعة ١٤,٤٥ التوقيت الغربي لاندونيسيا

٣. مدة اتفاق تقاسم المحصولات

في عقد المزارعة الذي استحدمها مالك الأرض و المزارع بعد أكدها الاتفاقية والعقد على نوع شفهي، فمالك الأرض يقدم أرضه لالمزارع لأن ينتفع ويزارعه ولكن لم تأتي بدليل مكتوبة. حتى لا يكون الاتفاق على مدة نظام المزارعة، ويقال أن عادات مجتمع قرية Semen من حيث عقد المزارعة لا يتم نقلها بوضوح في تحديد الفترة الزمنية. إن عقد المزارعة بين مالك الأراض والمزارع الذين يجرون هذا التعاون ليس له حدود إدارية، لذلك في أي وقت يرغبون في مواصلة أو إيقاف قرار التعاون اعتمادا على كل منهما.

٤. تطبيق نظام تقاسم المحصولات الزراعية.

من نتائج الدراسة، وجد الباحثة عدة أشياء عن مجموعات المزارعين الموجودة في قرية Semen، والتي تنتشر في عدة قرى صغيرة في القرية، ووجود العديد من مجموعات المزارعين لتحقيق ظروف المجتمع الذي تساعد بعضهم بعضا، وتفيد بعضهم بعضا. أن توزيع الحصاد الذي قام به شعب Semen هو حيث تم الاتفاق على تقسيم المحاصل الذي سيتم تقاسمها في بداية العقد الذي يكون في شكل نصف وثلث، بحيث يتم تحديد تقسيم المحصولات بوضوح في بداية الاتفاقية.

في هذه الاتفاقية تنازل مالك الأرض في البداية عن أرضه يديرها المزارع من أجل زيادة دخل مالك الأرض لأن مالك الأرض لم يتمكن من إدارتها بشكل صحيح بسبب العمر والعمل، لذلك حددوا في بداية الاتفاقية البذور المراد زراعتها، والفترة الزمنية التي سيتم أجريت والاتفاق على توزيع النتائج التي حصل عليها كل طرف.[٣٥]

كان سبب مالك الأرض يقدم أرضه لانتفاعه، أنه يعيش من تقاعد زوجها المتوفى، والتكلفة ليست كافية لتلبية الاحتياجات اليومية، وليس لديه ما يكفي من الطاقة لإدارة أراضيه بشكل صحيح، لذلك يسلم أرضه لالمزارع ويتم إدارتها بحيث

[٣٥]نتيجة المقابلة بالسيد كرمي, مالك الأرض, في قرية Semen , ٧ فبراير ٢٠٢٠. في الساعة ١٤،١٠ التوقيت الغربي لاندونيسيا.

يمكن استخدامها في إضافة إلى تكلفة المعيشة اليومية.[٣٦]

على أساس العادات المحلية. وبالتحديد يتم توزيع الغلة بعد جمع كل الحصاد ثم يتم تخفيض الغلة أولاً قبل أن يتم تقسيمها بين الطرفين، ويتم تخفيض الغلة قبل تقسيمها بين الاثنين بواسطة المزارع الذي يقلل من الغلة مقابل التكاليف المحصودة. ثم بعد ذلك يمكن تقسيم باقي الحصاد بين الاثنين مع العرض والمبلغ المحدد في بداية الاتفاقية، على الرغم من أن هذا مدرج من مسؤوليةالمزارع في إدارة الأرض من البداية حتى اكتمال الحصاد. بالإضافة إلى ذلك، يتم تخفيض المنتجات الزراعية التي يتم الحصول عليها من قبل المزارع، أي كأجور لأولئك الذين يرون حقول الأرز، خاصة في موسم الجفاف.

من الوصف أعلاه يمكن للباحثة أن تستنتج أن الأساس القانوني المستخدم في اتفاقية إدارة حقل أرز المزرعة في قرية Semen هو «العادة المحكّمة»، وهو «عرف»، وهو ما يمكن للناس أن يفعلوه، من حيث الكلمات والأفعال التي تتطابق مع تلك المتشابهة العادات.

يمكن القول من الوصف البحث أن التعاون الزراعي الذي قام به أهالي قرية Semen قد استوفى شروطه. لذا فهو قانوني. في حين ينظر إليه من حيث شروط مجتمع Semen، فإن شروط البذرة، وشروط عقد المزارعة، وشروط المصطلح، وشروط موضوع العهد تتوافق مع فقه المعاملات. لقد استوفت أحكام الفترة غير المحدودة بالفعل متطلبات شروط الشروط المنصوص عليها في الشروط القانونية لاتفاقية تعاونية، والتي هي في عقد الإكراه حيث يجب أن يكون شرط الفترة التعاقدية واضحًا ويتم تنفيذه وفقًا للعرف حدث ذلك.

ولكن في تعاون المزارع الذي ينطبق بالفعل على مجتمع قرية Semen بسبب وجود العديد من الأطراف التي تشعر بالحرمان وإذا نظر إليها من عنصر العقد وفقًا لفقه المعاملات، فإن تقسيم المحصولات المحددة لا يتوافق مع بداية العقد، وهناك انخفاض في الغلة قبل توزيع الحصاد على كل طرف. وبالتحديد، هناك عنصر من

[٣٦] نتيجة المقابلة بالسيدة أسوة, مالك الأرضي, في قرية Semen ,اليوم الجمعة, ٢١ فبراير ٢٠٢٠. في الساعة ٠٩,١٠ التوقيت الغربي لاندونيسيا.

عدم اليقين في توزيع غلة المحاصيل وعلاوة على ذلك فقد تم ذكره في انسجام العقد لجعل شروط وشروط الاتفاقية صالحة، يجب أن تكون أحكام الاتفاقية واضحة.

لذلك عند النظر إليها من أحكام الفقه المعاملات حيث توجد في نظام المزارعة شروط يجب مراعاتها بما في ذلك الشروط المتعلقة بإنتاجية المحاصيل، يمكن القول أن التعاون الزراعي الذي قام به مجتمع قرية Semen عند النظر إليه من حيث توزيع المحصولات يمكن أن يتعارض مع اتفاقية التعاون في برمالة لأن بعض الناس كمالك للأراضي يقولون أن توزيع الأسهم التي يتلقونها غير مناسب في بعض الأحيان مع اتفاق في بداية الاتفاق. في فقه المعاملات لا يجوز أن يضر تقاسم المحصولات بأي من الطرفين. وذلك يُسمح بالتعاون مع نظام تقاسم المحصولات للحصول على مزايا لكل طرف. يمكن الاستفادة من مالكي الأراضي، وهي الأراضي التي لا تتم إدارتها ويمكن استخدامها كمصدر رزق لتلبية احتياجاتهم اليومية، بينما يستفيدالمزارعون من هذا التعاون.

ذلك في هذه الحالة يثير مشكلة بين العديد من المجتمعات وهي وجود أطراف يشعرون بالحرمان، خاصة بالنسبة لأصحاب الأراضي الذين يحتاجون إلى الدخل ولكن لديهم عقبات في عدم إدارة أراضيهم على سبيل المثال مثل شخص مسن أو مرض يسبب عدم القدرة على الزراعة أو شخص يعيش حياته المزدحمة. إذا تم النظر إليه من آلية عقد المزارعة في قرية Semen، فإنهم يتبعون التقاليد العرفية المحلية التي كانت موجودة منذ فترة طويلة، ويمكن استخدام العادات العرفية كدليل قانوني مع عدد من الشروط. هناك العديد من المتطلبات التي يمكن استخدامها كأساس قانوني، وهي:[٣٧]

١. عرف يجب أن يُدرج عَرف أصيل بمعنى أنه لا يتعارض مع تعاليم القرآن وسنة النبي.
٢. يجب أن تكون صفة عامة، في الحد الأدنى من المعنى أنها أصبحت عادة غالبية سكان البلاد.
٣. يجب أن يكون العرف موجودًا بالفعل عند وقوع حدث يعتمد على العرف.

[٣٧] محمود محمد الطنطاوي, **أصول الفقه الإسلامي**, (مكتب وهبة, ١٤ شارع الجمهورية, عابدين). ص.٣١٢ .

٤. لا يوجد ثبات من الأطراف ذات الصلة التي تختلف عن الإرادة.

وإذا شوهد من العادات التي تحدث في قرية Semen يمكن أن تفي بالمتطلبات المذكورة أعلاه، فيمكن استخدام العُرف كمصدر للاجتهاد. ونظرا لأنشطة التعاون في قرية Semen التي تتم بطريقة معتادة والتي استمرت لفترة طويلة إلى أسفل وإلى أسفل، فإن هذا التعاون يقدم فوائد لأنه في هذا التعاون يمكن أن يعزز الشعور بالمساعدة في المساعدة بين ملاك الأراضي والمزارع.

الخاتمة

بناءً على الأبحاث التي تم إجراؤها والنتائج التي تم الحصول عليها كما هو موضح في الفصول السابقة، يمكن استنتاج ما يلي:

١. تتم ممارسة المزارعة في قرية Semen Nguntoronadi على أساس العادات المحكمة التي تمارس من جيل إلى جيل من الآباء السابقين. تصبح هذه العادات الأساس للتعاون في الإدارة الزراعية. أبرم مجتمع قرية Semen Nguntoronadi عقدًا في المزارعة يستند إلى اتفاق بين مالك الأرض والعامل شفهيًا على أساس الثقة.

٢. فيما يتعلق بتعاون المزارعة في قرية Semen Nguntoronadi عند النظر إليه من حيث الأركان فهو يتوافق مع الفقه المعاملات، ولكن إذا كان الشروط مناسبًا ولكن غير مناسب من حيث توزيع المحصولات. يتم توزيع المحصولات بطريقة غير عادلة، وبالتحديد تخصص القسم لمزارع بنسبة ٥ : ١ كما يتم تحديد الجزء من خلال عدد التكاليف التي تم تكبدها. وتقاسم المحصولات لا يتفق مع بداية العقد. ثم تتسبب تقاسم المحصولات مثل هذه في إلحاق الضرر.

الاقتراحات

بناءً على تحليل واستنتاجات الباحثة، تقدم الباحثة اقتراحا يمكن أن يكون مفيدًا:

١) من الأفضل أن يكون هناك قدر كبير من التسامح بين أصحاب الأراضي والمزارع عند إجراء هذا التعاون في المزارع لأنه من الضروري للغاية تجنب أولئك الذين يشعرون بالحرمان.

٢) و لتجنب نشوء نزاع بين ملاك الأراضي والمزارع في المستقبل، يقترح الباحثة أن اتفاقية التعاون المتبادل يجب أن تكون مكتوبة في اتفاقية مكتوبة، مما يسهل على الأطراف التي لديها مشاكل
٣) وتحديد مقدار المشاركة في المحصولات، يتم بذل جهد لتجنب وجود الغرر، والذي بدوره يؤدي إلى إبطال التعاون في اتفاقيات تقاسم المحصولات.

مصادر البحث

القرآن الكريم.

إدارة الفتوى والبحوث, ١٤٣١ هـ-٢٠١٠م, **المزارعة وأحكامها الفقهية**, بنك التضامن من الإسلام.

الزحيلي, وهبة, ١٥٩٥-٢٠٠٢ م, **المعاملات المالية المعاصرة بحوث وفتاوى وحلول**, دمشق-سورية: دار الفكر.

التويجري محمد بن إبراهيم بن عبد الله, ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م, **موسوعة الفقه الإسلامي**, بيت الأفكار الدولية, الطبعة المجلد الأولى, جزء ٥.

سابق سيد, ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م, **فقه السنة دار الكتاب العربي**, بيروت - لبنان الثالثة.

سروة أحمد. **الفقه المعاملات.**

الدبيان دبيان بن محمد, ١٤٣٢ هـ, **المعاملات المالية أصالة ومعاصرة**, الرياض الطبعة الثانية, حفون الطبع محفوظة للمؤلف.

داود حسن يوسف, ١٤٦٢-٢٠٠٥ م, **المصرف الإسلام للاستمار الزراعى**, دار النشر للجامعات, مصر.

منظور ابن, ١٤١٤هـ, **لسان العرب**, بيروت: دار الصادر, الجوز: ٣, المجلد ٣.

الطنطاوي محمود محمد, **أصول الفقه الإسلامي**, مكتب وهبة, ١٤ شارع الجمهورية, عابدين.

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية, **الموسوعة الفقهية الكويتية**, الكويت, من ١٤٠٤ – ١٤٢٧ هـ). الطبعة الثانية, طبع الوزارة.

نتيجة المقابلة في قريةSemen

Adam, 2017, Panji *Fiqih Muamalah Maaliah konsep, regulasi, dan implementasi,* Bandung, PT. Refika Aditama, cet ke-1.

Darmawita, Rahmawati Muin, 2015 *"Penerapan Bagi Hasil Pada Sistem Tesang (Akad Muzara'ah) Bagi Masyarakat Petani Padi di Desa Datara Kecamatan Tempobulu Kabupaten Gowa"*, Fakultas Syariah, Jurusan Ekonomi Islam FEBI UIN Alauddin Makassar Tahun 2015.Ghazaly, Abdul Rahman, Ghufron Ihsan, Saipudin Sidiq, *Fiqih Muamalah*, Jakarta: Kencana, cet ke-4.

Hakim, Luqman, 2012, *Prinsip-prinsip Ekonomi Islam*, Jakarta: Penerbit Erlangga.

Munir, Zurriyatun Toyyibah, 2017, *"Analisis Pelaksanaan Bagi Hasil Pada Sektor Pertanian di Desa Sepakek Kecamatan Pringgarata Dalam Perspektif Ekonomi Islam"* Fakultas syariah dan Ekonomi Islam, Jurusan Ekonomi Syariah, UIN Mataram.

Ratna, Nyoman Kutha 2010, *Metodologi Penelitian Kajian Budaya dan Ilmu Sosial Humaniora pada Umumnya*, Cet-I, Yogyakarta: Pustaka Pelajar.

Sugiyono, 2016, *Metode Penelitian Kuantitatif, Kualitatif dan R&D*, Bandung: CV Alfabeta.

Syaodih, Nana Sukmadinata, 2009, *Metode Penelitian Pendidikan*. Bandung: Remaja Rosdakarya.

Zakaria, Siti Wilda, 2017, *"Tinjauan Hukum Islam Terhadap Praktik Akad Muzāraàh dalam Pengelolaan Lahan Pertanian Masyarakat Krueng Seumideun Kabupaten Pidie".* Fakultas Syariah dan Hukum, Jurusan Hukum Ekonomi Syariah.